الفصل التاسع

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث(*)

عود على بدء(١)

تعريف المسئولية الأخلاقية :

المقصود بالمسئولية الأخلاقية لعلماء النفس، كمعنى يترجم إلى فعل، الالتزام بقواعد السلوك المنشورة صراحة مثال ذلك: الدستور الأخلاقى الذى نشرته جمعية علم النفس الأمريكية، (ويمثل الحد الأدنى) والمتفاهم عليه ضمنا (ويمثل الحد المعقول) والمأمول فيه عموما (ويمثل الحد الأعلى) داخل الجماعة التى يكتسب الشخص قدرًا من هويته الأكاديمية والمهنية بالعضوية فيها أو الانتماء إليها أيا كان مستوى هذه العضوية أو هذا الانتماء. ويستتبع الخروج على هذا الالتزام سلسلة من العقوبات توقّعها الجماعة أقصاها الطرد من عضويتها (وهو ما تمارسه فعلا جمعيات علم النفس فى عدد من المجتمعات المتقدمة، وتنشر قوائم بأسماء المطرودين فى النشرة الرسمية التى تصدر عن الجماعة).

الكفاءة العلمية مسألة اخلاقية؛ السبب، والماهية، والسياق:

١- تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى إجرائه بحوثه العلمية بمجرد أن يعى ذاته كباحث أو كعالم، وبمجرد أن يخطو الخطوة الأولى نحو ممارسة العضوية فى مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية

(*) أعمال مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ١٩٩٥.

(١) تحديث لنص سابق (انظر سويف ١٩٨٨).

علمية تحدد هويته الأكاديمية، وربما المهنية أيضا، أو بادعاء الحق فى التعبير عن فكره من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات المتخصصة، أو جلسات المؤتمرات والندوات العلمية، أو بالالتحاق عضوا عاملا ضمن المجموعات البحثية فى مشروعات أو هيئات أو مراكز البحوث، أو بالالتحاق بإحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية. . . إلخ).

والدعامة الرئيسية التى يرتكز عليها نشوء المسئولية الأخلاقية على هذا النحو هى الارتباط الوجوبى بين الحق والواجب؛ فمجرد اكتساب حق يستتبع نشوء واجب أو مسئولية؛ ذلك أنه ما دام الشخص قد اكتسب حقا أو حقوقا بانضمامه لجماعة علمية أو للعضوية فى مجتمع علمى ما فقد ألزم نفسه بواجب أو بمسئولية ما.

عندئذ تنشأ عدة مسئوليات أخلاقية على النحو الآتى:

الأولى: مسئولية نحو مجتمع العلماء، علماء التخصص، والعلماء بوجه عام.

والثانية: مسئولية نحو مجتمعه الذى يكتسب فيه حق المواطنة، وهو عادة المجتمع الذى يؤدى له أجر نشاطه العلمى، أو ينفق على مستلزمات هذا النشاط (حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ العالم لأداء بحوثه على نفقته الخاصة، وذلك لأزدياد تكلفة البحث العلمى من ناحية، ولازدياد وطأة الضائقة الاقتصادية بوجه عام، فى الوقت الحاضر).

والثالثة: مسئولية نحو العلم ككيان معنوى.

٢- مع التسليم بترتيب المسئولية الأخلاقية على الكفاءة البحثية للباحث فى جميع المجتمعات، فإن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية، وذلك للأسباب الآتية:

١- حاجة مجتمعاتنا إلى التطبيقات العلمية:

لأن هذه المجتمعات تحتاج بشدة إلى التطبيقات العلمية «المناسبة»، وفى حالة العلوم السلوكية فإن هذه التطبيقات يجب أن تصدر عن العلماء المتخصصين من

أبناء الوطن، وذلك لتدخُّل العامل الحضارى فى حالة معظم هذه التطبيقات، وكون العلماء من أبناء الوطن أقدر من غيرهم (من العلماء الأجانب) على فهم الدلالات الحضارية لبنود السلوك المختلفة (على المستوى الفردى والجماعى) والتعامل معها (أى مع هذه الدلالات) بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنطوى هذه النقطة على إثارة اعتراض جوهرى على كثير من المحاولات التى تشيع فى مجتمعنا من استدعاء خبراء أجانب (غربيين غالبا) للنظر فى بعض مشكلاتنا الاجتماعية ذات الأبعاد السلوكية الواضحة (وما يرتبط بذلك من أبعاد حضارية) واقتراح كيفية التصدى لهذه المشكلات، وربما المشاركة فى وضع الخطط لمواجهتها، وهى ممارسات قلما تخلو من أخطاء خطيرة يندر أن يتم اكتشافها أو الكشف العلنى عنها، وإذا حدث ذلك فهو يحدث عادة بعد فوات الأوان.

كذلك فإن هذه الممارسات تنطوى على جهل لا يليق، أو تجاهل يستتبع العواقب الوخيمة، لمجموعة من العناصر التى يغلب عليها التشبع بالأغراض السياسية والتى تحيط فى كثير من الأحيان بإجراءات تقديم الخبرة الأجنبية من أفراد ومؤسسات فى دول العالم الأول إلى المجتمعات النامية باسم التصدى لبعض الآفات الاجتماعية، وهو أمر يثير كثيرا من علامات الاستفهام (عن حق أو عن غير حق) حول عدد من العلماء الوطنيين فى نظر مواطنيهم.

ولا يعنى ذلك رفض الخبرة الأجنبية أو مقاطعتها من حيث المبدأ، ولكن أن نتعلم المبادئ العامة لتطويع المعرفة العلمية للتطبيق الاجتماعى شئ، وأن نمارس التطويع فعلا شىء آخر؛ الأول يمكن أن نتعلم فيه عن الأجنبى، أما الثانى فيلزمنا أن نمارسه بأنفسنا لما يقتضيه من اقتراب شديد من كيانات ومواقف اجتماعية مشبعة بالدلالات والقيم الحضارية التى لا يستطيع الخبير الأجنبى أن يحسن فهمها، أو التعامل معها، ومع تداعياتها، بالكفاءة التى يرجَّح أن تتوفر لنظيره الوطنى.

ب ـ الهامش المسموح به من بحوث قليلة الجدوى:

لأن مجتمعاتنا النامية لا تستطيع أن تتحمل نسبة «الفاقد» من المال والطاقة والوقت فى «بحوث قليلة الجدوى»، وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا. وبعبارة أخرى إن هامش الفاقد المسموح به فى هذا الصدد فى المجتمعات النامية لابد وأن يكون أضيق كثيرا من الهامش الذى يمكن أن يسمح به فى هذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة.

ولا يعنى ذلك القول بأن البحوث قليلة الجدوى شىء جيد أو مقبول فى مجتمعات العالمين الأول أو الثانى، فالواقع أنها مرفوضة حيثما وجدت. ولكن رفضها فى إطار مجموعة الظروف المعاكسة التى تحيط بالحياة فى المجتمعات النامية وتتخللها يجب أن يكون ملزما إلزاما أقوى.

وجدير بالذكر هنا أن مفهوم «البحث ضئيل الجدوى» هو نفسه يستحق الحرص الشديد فى تعريفه؛ فلا يجوز الربط بين ضآلة الجدوى وكون البحث نظريا (أو أساسيا)[1]، كما أن العكس ليس صحيحا كذلك، فقد نكون بصدد بحث نظرى (أساسى) بالغ الأهمية، كما أننا قد نجد الشىء نفسه بالنسبة بحث تطبيقى ما، والعبرة إذن ليست بكون هذا البحث أو ذاك نظريا أو تطبيقيا، ولكن العبرة إنما تكون بقيمة التغيير الذى من شأنه أن يترتب على نتائج هذا البحث سواء فى جبهة المعرفة أو فى مجال التطبيق، ويدخل فى حسابات هذه القيمة أصالة التناول، ووزن المشكلة نفسها التى يتعرض لها البحث.

جـ ـ الحاجة إلى استمرار الإيمان بالعلم:

ولأن أبناء هذه المجتمعات مازالوا محتاجين إلى الإيمان بقيمة العلم بوجه عام (كمنهج فى التناول، وكتراث من المعلومات المحققة، بالإضافة إلى كم من مهارات بعينها) لترشيد مستقبل أوطانهم فى جميع دروب الحياة؛ ولاشك أن من بين العناصر اللازمة لدعم هذا الإيمان أن تكون صفة الأخلاقية غالبة على سيرة العلم والعلماء.

---

(1) fundamental.

مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث:

١ـ اختيار «المشكلة» موضوع البحث:

يجيز الباحثون لأنفسهم فى المجتمعات المتقدمة حريات كثيرة فى اختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث. وقد يكون الأساس فى الاختيار إدراك أن المشكلة مرتبطة ارتباطا ما بالمجال الذى ينال منحا بحثية من إحدى المؤسسات. وقد يكون الأساس هو مجرد ارتباطها ـ بصورة ما ـ بمشروعات الأستاذ البحثية. وقد يكون هو طرافتها من وجهة نظر الباحث، بمعنى أن هذه المشكلة لم يتعرض لدراستها دارس من قبل. ولا تثير هذه الاختيارات جميعا مساءلة أخلاقية. أما فى المجتمعات النامية فثمة مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتق العلماء، مؤداها فى هذا السياق أن المشكلات التى يختارونها لتكون موضوعا لبحوثهم ينبغى لها أن تكون مشكلات ذات وزن أو دلالة، بعبارة أخرى يجب أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى.

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرامٍ تطبيقية نفعية مباشرة، وواضحة، كما أشاعت ذلك بعض الدوائر العلمية المسيّسة فى مجتمعنا المصرى فى فترة ما. ولا يعنى كذلك الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لا نزال نجد عند كثير من الزملاء. كما أن هذا لا يعنى أن تكون أمام الباحث قائمة جاهزة يستطيع بالرجوع إليها أن يختار المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها. وكذلك لا يعنى أن يملى أحد عليه ما ينبغى له أن يختار للبحث وما لا ينبغى له أن يختار. ولكنه يعنى فقط أن يكون الباحث، حال اختياره مشكلته، على بينة من قيمته ومعناها، وهذا يقتضيه أن يشحذ وعيه بحيث يتمكن بفضل هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة، علاقات بعالم الموضوع، أو المنهج، أو التطبيق. وبقدر ما تكون الرؤية واضحة له وبقدر استطاعته أن يقدّمها (أى يقدم هذه الرؤية) بصورة مقنعة لعالم المتخصصين ومن يتوقع أن يهمهم الأمر يكون تبرير عناصر الوقت والجهد

والمال التى يخطط لإنفاقها فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها.

وإمعانا فى توضيح النقطة التى نحن بصددها هنا نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة، أى مقطوعة الصلات أو محدودة الصلات بأى مجال رحب من المجالات المقدَّرة لنفوذها، بينما يراها باحث آخر على أنها شديدة الخصوبة. فى هذه الحال يقضى الالتزام بمقتضيات المسئولية الأخلاقية بأن يتخلى عنها الباحث الأول، بينما يعتنى بالنظر فيها العالم الثانى. ها هنا يقوم الحكم الأخلاقى على نسبية الرؤية، فمسئولية الأول تقتضيه أن ينصرف عنها، بينما تقضى مسئولية الثانى بأن يتصدى لها. ومع ذلك فهذه النسبية غالبا ليست بغير حدود، لأن ذوى الدربة من العلماء يعرفون أن كثيرا من المشكلات تكون واضحة الدلالة أمام أنظارهم بينما قد تحتجب دلالتها أمام المبتدئين أو غير المؤهلين للبحث فى مستوى بعينه إما لقصور فى حصيلة اطلاعهم أو فيما يسميه علماء التفكير الإبداعى بمدى الحساسية للمشكلات.

يلزمنا قبل أن نعبر هذه النقطة إلى ما يليها من نقاط أن نوضح ما يأتى:

أن جوهر المسئولية الأخلاقية هنا يتمثل فى ضرورة أن يكون العالم فى هذه المجتمعات النامية فى محاولة دائبة، واعية، للتأكد من أنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده وما ينفق له أو عليه من أموال؛ لأن ظروف الحياة فى هذه المجتمعات لا تسمح بالترف، ولا بكثير من مظاهر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى المجالات البحثية مما قد تسمح به ظروف الحياة فى المجتمعات المتقدمة حيث الوفرة (فى المال، والجهد، والوقت، وأعداد الباحثين، وتعدد مصادر التمويل) هى القاعدة الأساسية، يقابلها فى المجتمعات النامية الشح فى كل ما من شأنه أن يدفع عجلة البحث العلمى.

٢- تصميم البحث:

تتغلغل المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة الباحث فى نواح كثيرة من توظيفه

هذه الكفاءة، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية. ومن بين الأمور التى لابد من إثارتها فى هذا المقام مسألة تصميمات البحوث التى يقوم بها العلماء، (Fisher, 1953, Edwards, 1956, Maxwell, 1958) والمقصود هنا هو الإشارة إلى التصميم بأوسع معانيه، وهو التخطيط للبحث، ويشمل هذا التخطيط عادة النقاط الآتية:

أ ـ اتخاذ قرار بشأن نوع البحث الذى سوف يجريه الباحث.

ب ـ اختيار عينات البحث.

جـ ـ العناية باختيار الباحثين المساعدين، وتدريبهم.

د ـ الاستقرار على نوع الأداة التى سوف يستخدمها الباحث فى جمع مشاهداته، أو بياناته، من حيث كفاءة هذه الأداة وملاءمتها، وما يمكن أن يرتبه الباحث من استنتاجات على طبيعة بياناتها.

هـ ـ اختيار طرق التحليل التى سوف يستخدمها لاستخلاص النتائج مما جمعه من بيانات.

وفيما يلى نتحدث بقدر محدود من التفصيل عن كل من هذه النقاط الخمس.

أ ـ اتخاذ قرار بشأن نوع البحث الذي سوف يجريه الباحث:

هذه هى خطوة الباحث الأولى التى يخطوها فى السبيل إلى وضع تصميمات بحوثه والبدء فى تنفيذها. ويحدث كثيرا أن يتعرض الباحث وهو بعد فى هذه المرحلة لبعض الإغراءات التى قد تفسد عليه طريقه إذا لم يفرق تفرقة واضحة بين الإغراء المؤذى والطموح المشروع، ويعرف كيف يتحصن ضد الأول ويتشبث بالثانى. فقد يقع الباحث تحت وطأة إغراء بعض التصميمات نظرا لأناقتها، أو لما هو معروف عنها من قوة الإقناع. مثال ذلك ما هو شائع بين الباحثين النفسيين من أن دراسة موضوع ما فى إطار تجربة معملية حيث يمكن التحكم فى المتغير المستقل ورصد المتغير التابع تعتبر أفضل من دراسته ميدانيا، وذلك نظرا لقوة حجية

التجربة، نتيجة لما قد تقدمه من ربط علّى بين المتغير التابع والمتغير المستقل فى إطار شديد النقاء إذا ما قورن بكل ما يحيط بالظاهرة من شوائب فى وجودها الميدانى. ويبدو تصوير الأمور على هذا النحو براقا ومغريا، ومع ذلك فليس هذا هو الموضع الذى يحسن بالباحث أن يقف عنده، ولكن السؤال الذى ينبغى للباحث أن يطرحه على نفسه بشجاعة أدبية منذ هذه اللحظات المبكرة فى مسار مشروعه البحثى، هو: هل أستطيع أن أوفر للتجربة المعملية شروطها المنهجية؟ وعلى قدرته على الإجابة الأمينة تتوقف خطوته التالية. وتشير خبرتنا وخبرات الكثيرين من باحثى العلوم السلوكية فى الدول النامية ممن أمكن الاتصال بهم[1] إلى أن هذا أمر مشكوك فيه إلى حد كبير وذلك لأسباب بالغة التعدد والتعقد. وما دام الأمر كذلك فمن واجب الباحث ومن مقتضيات الحكمة البحثية أن يتخلى مبكرا عن هذا النوع من الأحلام، بدلا من الدخول فى مغامرات مشوهة لن تحسب ضمن رصيد العلم الحق، وكل ما فى الأمر أنها ستكون مضيعة للوقت والجهد والمال، هذا بالإضافة إلى ما قد تسهم به من تشويه فى تكوين الضمير العلمى لدى أجيال شابة قضى عليها بالتلمذة على هذا الباحث وأساليب أدائه.

فإذا انصرف الباحث بدايةً عن توهم القدرة على إجراء بحث تجريبى معملى واستقر على أن يجرى البحث ميدانيا فثمة أسئلة أخرى مطروحة عليه تتطلب إجابة واضحة تمهيدا للاختيار الواضح على ضوئها. فأى نوع من البحث الميدانى يريد الباحث أن يجرى؟ ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بمعزل عن السؤال الأصلى الذى هو جوهر المشكلة البحثية كما يواجهها الباحث. نضرب لذلك مثلا واقعيا. فى فترة مبكرة من انشغالنا ببحوث تعاطى المخدرات كنا ندبر لإجراء بحث ميدانى على تعاطى الحشيش. وكان السؤال الذى يطرح نفسه علينا هو: أى نوع من البحوث الميدانية نُجرى؟ ولكى نجيب عن هذا السؤال كان يلزمنا أن نواجه

(١) فى إطار المؤتمرات الدولية التى أتيح لكاتب هذه السطور المشاركة فيها، وكذلك فى إطار كثير من الاجتماعات العلمية التى عقدت باسم هيئة الصحة العالمية فى مقرها بجنيف أو فى أماكن أخرى من العالم وأتيح للكاتب المشاركة فيها.

موقفنا البحثى بكامله، وفى هذا الصدد كان واضحا أمامنا أن كل ما نأمل فيه حينئذ هو الكشف عن أكبر عدد من المتغيرات (السلوكية والديموجرافية) التى ترتبط بسلوك التعاطى، وأحجام ارتباطاتها بهذا السلوك، وكان معنى ذلك أن المطلوب هو إجراء دراسة مسحية (Edwards, 1954). وأُجرى المسح فعلا وأجابت نتائجه عن أسئلتنا المطروحة. وهى إجابات لها حدودها التى لا تتعداها. فمثلا لم نكن لنستطيع أن نخرج بأى استنتاج عن مدى انتشار تعاطى الحشيش فى مصر، ولا عن توزيع هذا الانتشار بين مختلف شرائح المجتمع، ولا عن أنماط هذا التعاطى... إلخ. ولو أننا كنا نريد الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة وأمثالها لوجب أن نجرى دراسة ميدانية وبائية[1]. ولكن من المؤكد أن قدراتنا البحثية فى ذلك الوقت المبكر (أواسط الستينيات) لم تكن تؤهلنا للتعلق بتصميم دراسة وبائية. ومن ثم فالتعلق بهذا التصميم (الوبائى) فى ذلك الوقت المبكر (من تاريخ تقدمنا فى بحوث المخدرات) كان من شأنه أن يورطنا فى متاعب بحثية لا آخر لها، وأغلب الظن أنه كان من شأنه أن يدفعنا إلى تبنى حلول لا تفلح فى ستر عيوب العمل مهما حشدنا لمساندتها من تبريرات وفى النهاية ستكون الحصيلة الحقيقية هى كمٌ الإهدار الذى ننساق إليه.

وغنى عن البيان أنه يدخل فى اختيار نوع البحث الذى ينوى الباحث إجراءه أن يتصور الباحث مقدما مستلزمات إجراء هذا البحث بالصورة التى يحلم بها، المستلزمات المادية كحجم الإنفاق، والفنية بكل ما تعنيه من توفر المساعدين الميدانيين المدربين والجديرين بالثقة، وتوفر الأدوات، وبرامج التحليل... إلخ. يملى علينا هذه الإشارات ما شهدناه ولانزال نشهده من نماذج لمشروعات بحثية تبدأ طموحة وتنتهى إلى صورة هزيلة لا تحسب للباحث ولا للمؤسسة التى ينتمى إليها، والغالب أن تحسب عليهما.

ب ـ اختيار عينات البحث:

فى بحوثنا فى التعاطى طويل المدى للحشيش، وقد أجريناها على عينات من

(1) epidemiological.

الرجال مختلفة النوعيات والأحجام (فى الفترة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥) تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وتدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية مجهود لا يجدى، وذلك بدليل تعارض النتائج فى البحوث المختلفة للباحثين المختلفين. وتبين لنا فى الوقت نفسه وجود ارتباط غير مباشر بين الطرفين المذكورين، تسهم فى تحقيقه ثلاثة متغيرات معدلة[١]، هى: التعليم، والعمر، وبعد «الريفية ـ الحضرية»[٢]. وفى تنظيرنا حول هذه النقطة اعتبرنا هذه المتغيرات المعدّلة الثلاثة بمثابة مظاهر أو إفصاحات مختلفة لما يسمى عند المتخصصين فى علم النفس العصبى[٣]. (Wedding et al., 1986) باسم مستوى الاستثارة[٤]؛ ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعا، والعمر فى بدء الشباب، والإقامة فى المدن الكبيرة يكون التعاطى طويل المدى للحشيش مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء، وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أقرب إلى الأمية)، والعمر متأخرا، والإقامة فى القرى ينخفض أو يختفى أى ارتباط بين التعاطى والأداء. وهذا هو بالفعل ما وصلنا إليه (Soueif, 1975' 1976a, 1976b).

وتعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه الآن. ولكى ندرك وزن هذه الأهمية نستعين بشىء من التفكير الاسترجاعى[٥]: ما الذى كان يمكن أن يحدث لو أننا منذ بدء شروعنا فى إجراء البحث، كنا قد أخذنا عينات من المتعاطين أقرب إلى الأمية، والسن المتأخرة، والإقامة الريفية الدائمة؟ الجواب: فى هذه الحالة كان حتما علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين التعاطى طويل المدى للحشيش وتدهور الأداء. وفى نوع من الغفلة، ويحدث هذا كثيرا ولأسباب متنوعة، كنا سنجد الشجاعة لأن نضع هذا الاستنتاج

(1) moderator variables.

(2) urbanism- ruralism.

(3) neuropsychology.

(4) level of arousal.

(5) retrospectively.

فى صيغته المعمَّمة. وهذا بالضبط ما حدث فى البحث الذى أجرته واسكو I. E. Waskow ونشرته سنة ١٩٧٠ لحساب المعهد القومى للصحة النفسية NIMH فى واشنطن، حيث تناولت فى دراستها مجموعة من الرجال فى سن متأخرة نسبيا، وعلى درجة من التعليم أقرب إلى الأمية، ومتوسط الذكاء لديهم أقل من ٩٠ (Waskow et al., 1970) وشبيه بهذا ما حدث أيضا فى البحث الذى تعاونت فى إجرائه روبين مع كوميتاس V. Rubin & I. Comitas فى أوائل السبعينيات فى جامايكا وكانت عينات المفحوصين فى هذا البحث أقرب إلى الأمية والريفية (Rubin & Comitas, 1973).

فإذا أدخلنا فى حسابنا ما يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (وهو الجهة التى أجرينا بحوثنا المشار إليها تحت رعايتها الأدبية والمادية) من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية (وهى مهمة أسندها إليه المركز المرسوم بقانون الصادر بإنشائه فى سنة ١٩٥٥) (سويف، ١٩٦٩، ص٦١) أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا سنتورط فيه كعلماء، فى حين أن الإجراء الأوحد الذى وفر علينا وعلى المركز (ومن ثم على الدولة) الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص لأسباب منهجية خالصة (أى لأسباب تتعلق بالكفاءة العلمية) على تنويع العينة مع تكبير حجمها (إذ شملت ٨٥٠ متعاطيا فى مقابل ٨٣٩ حالة ضابطة من غير المتعاطين)، وهذا ما مكننا فيما بعد من تفتيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية، متنوعة فيما بينها، ومتجانسة بداخل كل منها، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات الفرعية بأعداد كبيرة من الأفراد داخل كل منها بحيث تسمح بعد إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة باستخلاص استنتاجات لا تقتصر قوتها على الدلالات الإحصائية فحسب بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والإكلينيكية.

وقد يتساءل البعض: ألا يستتبع اختيار العينات مسئولية أخلاقية بالنسبة لعلماء الدول المتقدمة؟ والإجابة: بلى، فهو يستتبع هذه المسئولية فعلا. ولكن ليس بالدرجة والإلزام اللذين يستتبعهما فى حالة علماء الدول النامية؛ لأن ما ينفق

أصلا على البحث العلمى فى هذه الدول النامية ضئيل، ومن ثم فإن أى مبلغ من المال يتم إهداره باسم هذه الأخطاء يكون ذا وزن كبير نسبيا؛ ولأن أعداد الباحثين الموزعين على فروع البحث المختلفة محدودة، ومن ثم فالأخطاء التى يرتكبها بعضهم يمكن أن تظل قائمة فى الميدان كأنها الصواب قبل أن يوجد من يفطن إليها وينتقدها ويصححها من بين مجموعة العلماء المؤهلين لهذا التصدى، وكل هذا لا يحدث غالبا فى الدول المتقدمة (حيث الوفرة النسبية فى المال وفى أهل التخصص).

إلا أن السؤال الهام الذى يستلزم المواجهة، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية، هو: لم كل هذا الاهتمام بعنصر العينات من بين عناصر تصميم البحوث؟ أو بصياغة أخرى، ما هو الدرس الذى يمكننا أن نخرج به من المثال الذى ضربناه ببحث تعاطى الحشيش؟ وإجابتنا عن ذلك هى: إن خطوة اختيار العينات تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر أجزاء النبات. ومن ثم فإن أى خطأ يتسرب إليها من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التى تليها مهما يكون إتقانها الشكلى، (ومهما يكن رقى التحليلات الإحصائية المستخدمة معها).

ويتعرض الباحث عادة لإغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية السليمة فى اختيار العينات؛ من ذلك إغراء صغر الحجم، وإغراء سهولة الوصول إلى الأفراد (أو المفردات أيًا كانت)، وإغراء التوفير فى الإنفاق، وإغراء التعويض بما يعتقد أنه مفردات من شرائح مكافئة تصلح أن تقوم بدور البدائل... إلخ. وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة. مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور، دون بقية الشرائح الاجتماعية، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معمَّمة بحيث توحى إلى قارئها بأنها صادقة صدقا محققا على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية، وهو إدعاء غير صحيح، وأقل ما

يقال فيه إنه دعوى لا يقوم على صدقها برهان، لأن البحوث الميدانية والمعملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت (فى معظم الأحيان) على عينات من التلاميذ الذكور فى المدارس الثانوية والجامعات

ولا يجوز لهذا الخطأ وما شابهه أن يتكرر الآن من علماء الدول النامية، لأسباب متعددة، نذكر منها ما يأتى:

١- لأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا الآن (بحكم كونها سبقتنا فى هذا المضمار) مفصحة عن كل ما ينطوى عليه من إيجابيات وسلبيات، ومن ثم لم يعد أمامنا عذر ألا نستفيد من هذا الجزء من تاريخ علمنا.

٢- ولسبب أخر يحتاج إلى تنبه من نوع خاص، ذلك أنه يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛ فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة، وخاصة المتوسطة الصغرى من ساكنى المدن فى المجتمعات المتقدمة أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى، هذا من الناحية الكمية والكيفية، ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح الاجتماعية تعتبر فى مجموعها خطأ محدودًا نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة، بينما تعتبر خطأ جسيما فى حالة مجتمعات العالم الثالث. ومن هذه الزاوية يلزمنا أن نقوّم بحوث الزملاء من مواطنينا، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم فى المدارس والجامعات ثم يقدّمون ما يصلون إليه من نتائج فى صياغات معمَّمة. هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة الآلية لما يفعله العلماء (من نظرائهم) فى الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية، لأنها (أى هذه المحاكاة) تصيب هذا العلم فى مصداقيته.

جـ - العناية بتدريب الباحثين المساعدين، والإشراف على إدائهم :

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى المعمل) هدفان رئيسيان، هما:

ضمان الكفاءة والأمانة. وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandal, 1978, p. 151) عن الدوافع والمغريات المتعددة والمتنوعة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا (أو تغريهم) إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصدون لجمعها. وما يهمنا فى هذه الورقة هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية يجد الباحث أنه لاغنى له عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين، كما يهمنا أن نؤكد أن حصيلة عملهم فى نهاية الأمر تدخل فى نطاق مسئوليته هو شخصيا قبل أى إنسان آخر أو أية سلطة مغايرة.

أما عن وجه الضرورة فى استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث؛ فكثيرا ما يتجه الباحث السلوكى إلى جمع بياناته على عدد كبير من الأفراد، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أو معايير ذات دلالة اجتماعية، أو اجتماعية إكلينيكية. وأوضح الأمثلة فى مجالنا هو الجهود المبذولة فى تقنين الاختبارات والاستخبارات السيكولوچية، أو فى تطبيقها على فئات اجتماعية عريضة فى إطار بحث مسحى كبير. وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة كان الباحث أشد ميلا إلى جمع بياناته على أعداد كبيرة، وفى هذه الحالة يجد نفسه مضطرا إلى الاستعانة بالباحثين المساعدين لكى ينجز بحثه فى فترة زمنية معقولة.

وتكون الخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار باختيار مجموعة من الشباب يتوفر فيهم مستوى معين من التعليم (كحد أدنى)، وقد يشترط كذلك أن يكونوا ممن تلقوا نوعا معينا من الدراسات، مثال ذلك ما جرى العمل به فى دراسات «البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات» (بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) من اشتراط أن يكون الباحثون المساعدون من خريجى الدراسات النفسية أو الاجتماعية وذلك لضمان إلمامهم بأوليات البحث النفسى الاجتماعى كحد أدنى للكفاءة المناسبة. ويجرى بعد ذلك النظر فى تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو السيكومترية. ويتجه التدريب غالبا إلى الوصول بالمساعدين إلى اكتساب وشحذ مهارتين، هما (١) الاستخدام الكفء للأداة، و (٢) استخدامها على أساس تعليمات موحدة (يظهر النص عليها عادة

فى بروتوكول البحث)، وذلك حتى يمكن جمع البيانات معًا فى نهاية الأمر وكأن الذى قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الكفاءة ومن الاتساق الداخلى. ويتحمل الباحث الرئيسى المسئولية كاملة أمام الوسط العلمى، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها أو تحت رعايتها، يتحمل هذه المسئولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين، أو عن مستوى أمانتهم. وتترتب هذه المسئولية على حقيقة كونه ينفرد غالبا بالتخطيط للبحث، ابتداء من اختيار المجال وتحديد المشكلة، إلى اختيار الأدوات أو تكوينها، إلى وضع خطة التحليلات الإحصائية أو الرياضية. وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر اسم الباحث وحده أو مضافا إليه أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث. وتترتب تلك المسئولية كذلك على حقيقة تقنية هامة مؤداها أن الوسط العلمى ينظر إلى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لايتجزأ من أدوات الباحث، وفى هذا الصدد فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على المساعدين. بعبارة أخرى ينظر إلى «الأداة + المطبق» على أنهما يكُونان معًا منظومة واحدة، وبالتالى فأى عيب فى عمل المساعد شأنه شأن أى عيب فى الأداة، والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما.

ونحن نضيف هنا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين فى أعمال العلماء فى الدول النامية أكبر بكثير منها فى الدول المتقدمة؛ وذلك لأسباب متعددة نذكر منها ما يأتى:

١- ضعف قيم العمل فى الدول النامية: وهو أمر خارج عن نطاق صلاحيات علماء السلوك ويرتبط بالحياة الاجتماعية والسياسية العامة فى البلاد. لكنه على أى حال حقيقة يجب أن نأخذها فى الاعتبار عندما ننظر فى تشغيل مساعدين ميدانيين معنا. والمقصود بقيم العمل مجموعة القيم والاتجاهات التى تنشأ فى سياقات العمل (بأشكاله المختلفة) وتكون موجهة إلى ترسيخ مجموعة من العادات من شأنها تأمين مساره وزيادة الارتقاء به كما وكيفا. وفى هذا الإطار

يصبح الالتزام بشروط العقد قيمة، والإتقان قيمة، والأمانة قيمة، والوعد قيمة.. إلخ. وتصبح هذه القيم من بين مصادر التقويم الإيجابى للذات أمام نفسها وأمام الغير. ويشير استقراء أحوال الحياة العامة فى معظم الدول النامية إلى أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحيطة بالعمل فى جميع مجالاته ظروف معاكسة، بدءًا من انخفاض الأجور، إلى فوضى تنظيم ساعات العمل، إلى الثغرات العديدة التى تتخلل قوانين حقوق العمال، وبالإضافة إلى هذا وذاك تشير إلى الفوضى الضاربة فى علاقة البيروقراطية المحلية بسوق العمل... إلخ. ومجمل القول فى هذا الصدد أن استمرار هذه الأحوال لمدد طويلة يشكل مناخا لا يسمح بارتقاء قيم العمل فى هذه المجمعات. مثل هذه الأمور من شأنها أن تتسرب بصورة أو بأخرى إلى ما يمكن أن يقوم من علاقات عمل بين الباحثين المساعدين وبين العلماء فتفسد هذه العلاقات أو على الأقل تجعل احتمالات فسادها عالية وذلك باستسهال الغش والخداع بشتى الطرق، أو على الأقل بانخفاض جودة الأداء إلى الدرجة التى تهدد بانخفاض قيمة الإسهام العلمى الحقيقى الذى يأمل فيه العالم بمشروعه البحثى.

٢- غلبة الطابع الشخصى على علاقات العمل: يتخذ هذا العنصر أشكالا مختلفة، أبسطها ضعف العناية بالتحديد الموضوعى للمحكات التى يعتمد عليها الباحث الرئيسى فى اختيار الباحثين المساعدين. وأسوأ من ذلك عدم ترتيب تدابير محددة للرقابة المتواصلة على كيفية سير العمل الميدانى فى جميع خطواته. وأسوأ من هذا وذاك ما يبدو معظم الوقت من تهاون فى محاسبة المسىء عند اكتشاف الإساءة مما يسّوى فى نهاية الأمر بين المحسن (رغم ندرته) والمسىء، والنتيجة النهائية لهذه الصيغة أن تصبح تجمعات الباحثين المساعدين بمثابة بيئات متساندة حول إفساد العملية العلمية من جذورها، ذلك أن التسيب فى مستوى جمع البيانات الميدانية وهو ما يصل أحيانا إلى مستوى تزييف هذه البيانات، أو على أقل تقدير إلى مستوى ارتكاب الأخطاء الجسيمة أمر لا يمكن إصلاحه فى أى مرحلة تالية من مراحل سير البحث.

أما هذه الأخطار التى تتهدد مصداقية العمل العلمى فى هذا الموضع من الممارسة فتصيبه فى مقتل يصبح من أوجب الواجبات على الباحثين السلوكيين فى الدول النامية اتخاذ كل ما يمكن من احتياطات لضمان انضباط العمل فى مستوى جمع البيانات بوساطة الباحثين المساعدين فى الميدان. فلابد هنا من العناية بوضع محكات محدَّدة وموضوعية للاختيار ولابد من الالتزام بها، ولابد من توفير شروط حول العمل تكون مغرية إلى حد ما إذا قورنت بشروط العمل السائدة فى المجتمع، ولابد من بذل الجهد فى التدريب الذى يسبق التطبيق، على ألا يكتفى بالتدريب التقنى الخالص، بل لابد من الامتداد إلى محاولة جادة لرفع مستوى الوعى بقيمة العمل الذى ندعو هؤلاء الباحثين الميدانيين إلى الأسهام فى إجرائه، ولابد كذلك من الاستعداد للاستغناء الفورى عن الباحث الذى لا نطمئن إلى امتثاله لصياغة العمل كما نرتضيها أيًا كانت المرحلة التى وصلنا إليها فى ارتضاء تعاونه معنا.

د ـ العناية باختيار الأداة أو بتكوينها :

يكشف كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر عن ميل إلى التفكير فى الأداة قبل الموضوع. وتشير خبرتنا إلى أن عددا غير قليل من البحوث المنشورة فى الميدان لم يقم أصلا للإجابة عن سؤال بعينه، لكنه قام بمناسبة وجود أداة ـ سيكومترية غالبا ـ فى متناول الباحث. وهو وضع مقلوب تماما بالنسبة لما ينبغى أن يكون. ويتضح منه أن الباحثين مشغولون أساسًا بالنشر، أى بأن يجدوا مام ينشروه، كما يشير إلى أن هناك فقرًا شديدًا فى الموضوعات السيكولوجية الجديرة بالمعالجة. والنتيجة الأخيرة أن كثيرا من البحوث المنشورة لدينا ـ فى مجال العلوم النفسية ـ ليس سوى تطبيقات صماء لأداة أو لبضع أدوات، وقد جرت على المادة المجمَّعة بوساطة هذه الأداة أو تلك بضع تحليلات إحصائية وصيغت نتائجها الرقمية بالألفاظ.

والأصل فى استخدام الأداة فى البحث العلمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث؛ أى أن انشغال الباحث بمشكلة بحثية معينة يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى

المحل الأول. وعندما يبدأ الباحث فى التفكير فى إحالة المشكلة إلى إجراءات ميدانية أو معملية للتحقق من فرض معين أو للإجابة على سؤال بعينه يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة. وفى هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تَخص حسن اختيار هذه الأداة، وتتجه به هذه الأسئلة أحيانا إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه، ومن ثم يثرى ميدان التخَصص الدقيق لا بالأفكار والمعلومات فحسب ولكن بالأدوات كذلك.

وهناك ميل آخر لدى كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر وفى الوطن العربى، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بوجه خاص، وتطبيقها كما هى (كاختبارات أو استخبارات أو مقاييس من أى نوع) أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تم تكوينها أصلا فيها، والبيئة الاجتماعية الحضارية التى يجرى التطبيق فيها. وقد يلقى الباحث ـ فيما ينشره بشأن هذه الأداة ـ ببضع عبارات تشير إلى تنبهه إلى احتمال وجود تحيز اجتماعى حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الإطار الحضارى المصرى أو العربى. ثم لايفعل أكثر من ذلك، فهو لا يوضح مثلا أين تقع مواضع التحيز بوجه خاص فى تقديره، ولا يقدم فروضا حول منشأ هذا التحيز فى حضارة المنشأ وما عساه أن يقابل ذلك لدينا ولو على سبيل الفروض الأولية التى تفتح الطريق إلى تعميق البحث فى الموضوع. ومن ثم تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون. وربما أدَّت (سواء عن قصد أو عن غير قصد) إلى إغلاق المنافذ مقدما أما محاولات النقد الجادة.

وعلى المستوى التصورى فإن المشكلة التى تتبلور أمامنا فى هذا الموضع هى مشكلة «التكافؤ الحضارى»[1] لما تنطوى عليه الأداة، أية أداة. والمقصود بالتكافؤ الحضارى أن تكون الأداة، بمجموعها وبأجزائها، مثيرة لذات المعانى فى الإطار الحضارى الذى نشأت فى سياقه، وكذلك فى الإطار الحضارى الذى يتم النقل

(1) cultural equivalence.

إليه. (Helms, 1992). فإذا لم يتأكد هذا التكافؤ كحقيقة أصبحت هناك مشكلة فى ادعاء أن الأداة تحمل معها صدقها من حضارة المنشأ إلى الأطر الحضارية الأخرى التى يمتد إليها التطبيق. وقد نقل هلمز عن لونر W.J. Lonner ضرورة الاهتمام بأربعة أبعاد رئيسية لهذا التكافؤ، هى:

١- التكافؤ الوظيفى[١]، أى إلى أى مدى تعنى الدرجات على الاختبار نفس المعنى فى الحضارة المنقول إليها وتقيس خصالا سيكولوچية تتوفر فى هذه الحضارة بمقادير معادلة لما تتوفر به فى حضارة المنشأ.

٢- التكافؤ التصورى[٢]، أى إلى أى مدى تسود الألفة فى الحضارة المنقول إليها بالمعانى التى تنطوى عليها بنود الأداة ومن ثم تتشابه هذه المعانى.

٣- التكافؤ اللغوى[٣]، بمعنى أنه إذا كانت اللغة نفسها سائدة فى الحضارتين فهل تستخدم الألفاظ والتعبيرات الواردة فى الأداة الاستخدام نفسه بذات المعانى فى الحضارتين.

٤- التكافؤ السيكومترى[٤]، أى إلى أى مدى تقيس الأداة الأشياء نفسها على نفس المستوى فى الحضارتين. وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى ضرورة توفر شروط تكافؤ إجرائية لابد منها حتى لا تتعثر الأبعاد السابق الإشارة إليها فى إجراءات معاكسة. هذه الشروط هى:

(أ) تكافؤ ظروف تطبيق الأداة[٥]، بدءًا من معنى عملية الاختبار أو القياس نفسها إلى مجموعة الشروط المحيطة بها.

(ب) التكافؤ السياقى[٦]، بمعن أن الوظيفة التى يقيسها المقياس فى حضارة

---

(1) functional equivalence.
(2) conceptual equivalence.
(3) linguistic equivalence.
(4) psychometric equivalence.
(5) testing condition equivalence.
(6) contextual equivalence.

المنشأ تعامل فى حضارة الامتداد نفس المعاملة فى جميع الظروف التى يعمل فيها الفرد.

(جـ) تكافؤ العينات[1]، بمعنى ضمان تقنين الاختبار أو المقياس على عينات متماثلة فى كل مرحلة من مراحل هذا التقنين. (المرجع السابق). وجدير بالذكر أن هلمز وهو يثير هذا الموضوع بهذا الوضوح والتفصيل إنما كان يثيره بالنسبة لتطبيق المقاييس السيكومترية الأمريكية المعتادة على الأشخاص الزنوج فى أمريكا نفسها، مشيرا بذلك إلى أنه من المغالطة افتراض أن الحضارة الأمريكية البيضاء هى نفسها حضارة الزنوج الذين يعيشون فى أمريكا.

وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى أن تثار هذه المسألة عند نقل المقاييس من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر، أو من انجلترا إلى مصر، أو إلى أى مجتمع من المجتمعات العربية فى المشرق أو المغرب... إلخ. فى هذه الحالات جميعا وفى امتداداتها لابد من المواجهة الصريحة لمسألة التكافؤ الحضارى، أما الاستمرار فى تجاهلها أو فى الاعتراف بها مع الاعتذار عن التصدى التقنى لحلها فلم يعد مقبولا، ونظرًا لما يحدثه من تشوه فى المعرفة العلمية التى هى مسئوليتنا فإنه يعتبر موجبا للمساءلة الأخلاقية. ولما كان هذا التشوه غالبا ما يأتى موحيا بمعانى تحط من قدر بعض جوانب الإطار الحضارى المنظم للحياة فى هذا المجتمع أو ذاك من مجتمعات العالم الثالث فالمسئولية الأخلاقية الملقاة هنا على عاتق المتسبب فى هذا التشويه تعتبر مضاعفة.

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية، خاصة فى ثلاثينيات هذا القرن وحتى أواخر الخمسينيات (Simon, 1953)، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوَّهة عن شرائح اجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها، ومن ثم فقد استخدمت أحيانا لتبرير استمرار العديد من المظالم الاجتماعية بل وتقنينها. وقد طبقت هذه الأدوات كذلك فى عدد من المستعمرات خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين

(1) sampling equivalence.

الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ، ومن ثم فإن استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات على علاتها يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل تجاه مواطنيهم، وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عالٍ.

ويدخل بعض الزملاء فى مشروعات علمية مع بعض الباحثين الغربيين، والغالب فى هذه الأحوال أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى، لأنه لسبب ما يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا، وهو يريد أن يتكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة. وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام. وهو فى العادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظرًا لما يتوقعه من متاعب فى هذا السبيل. وكثيرا ما يصر الجانب الأجنبى على أن يقوم هو بالتحليل لأسباب أو لأغراض متنوعة، وفى هذه الحال تنحصر مهمة العالم الوطنى فى إرسال البيانات فى صورتها الخام، وتكون المكافأة التى يتلقاها الباحث المصرى أو العربى فى كثير من الحالات نشر بحث فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة بالأسمين معًا، اسم الباحث الغربى واسم الباحث المصرى أو العربى. فإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا من الجانب الأجنبى، فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الأجنبى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أداته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى؛ أى أن الإطار الحضارى الأجنبى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها. ومن ثم يبقى على الجانب المصرى أو العربى واجب الاهتمام بهذه الأداة من منظور إطاره الحضارى. بعبارة أخرى يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الأداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ «حد التصحيح الحضارى»، والذى مؤداه أن تعاد صياغة الأداة بحيث تصبح علاقتها بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور، وهو واجب علمى قلما يتصدى للقيام به الزملاء الوطنيون. ولا شبهة عندنا فى أنه واجب يحتاج إلى جهد شاق. غير أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به، وفى

السياق الراهن تبدو هذه الضرورة مترتبة على اعتبارات أخلاقية. وربما كان الحل هنا إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء فى المشروع البحثى المشترك منذ البداية، بحيث تحتوى نفقات المشروع الأصلى على تكلفة إجراء هذا الجزء أيضا، حتى تكتسب الدراسة بجدارة البعد الحضارى المقارن، وإلا فما معنى التعميم من انجلترا أو أمريكا إلى مصر (أو أى مجتمع عربى آخر) فى غيبة هذا البُعد الذى لابد من أن يستوفى شروط التحقيق العلمى الرصين.

يتضح من هذه المناقشة أن موضوع اختيار الأداة أو تكوينها ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى التقنية والمعرفية. ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين التقنية والمعرفية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى. فمسألة توفير شروط الكفاءة التقنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة، إلا أن النظرة الفاحصة المصحوبة بسعة الأفق وبشعور المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق علماء السلوك لاتلبث أن تكشف عن أبعادها الأخلاقية. مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث، فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث، ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول إلى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تنطوى عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة. وبدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على استخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تنفق أموالا ومجهودات فى اتجاه بعينه دون اتجاهات أخرى. وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع. فإذا كان الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة هو المعلومات التى تجمعت لدينا نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن احتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج. ومن ثم فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن تقديم المشورة فإنه يلزمه، أخلاقيا، أن ينبه إلى حدود مشورته، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالمشورة على علاتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر

أخرى. وغنى عن البيان أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة جادة لإعادة النظر فى كفاءة الأداة والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع.

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال عن الصدق، وعن أحادية البعد العاملى، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها (فعلا لا قولا فحسب) وسيلة لزيادة ضبط معرفتنا بالواقع النفسى الاجتماعى، ومن ثم زيادة الجدوى من استخدام الأداة فى ترشيد المعرفة العلمية، وترشيد محاولات التطبيق.

هـ - الحرص فى اختيار طرق تحليل البيانات :

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لايتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم، وعليه تتوقف دقة الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه، وصدقها، وثراؤها. ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء السلوكيين الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة منذ الخطوات الأولى (فى طريقهم البحثى) فى اختيارهم تصميما دون غيره من التصميمات المتاحة لإجراء بحوثهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اتجاه فكر العالم إلى اختيار أسلوب بعينه لتحليل المادة البحثية إنما يأتى كاستجابة مباشرة لما تطرحه أسئلة البحث على ذهنه. ومعنى ذلك أن تمكُّن الباحث من المعرفة بطرق تحليل البيانات من شأنه أن ييسّر له تصور إمكانات الإجابة عن تساؤلاته البحثية، فيتأكد من أنها تساؤلات يمكن الإجابة عنها فعلا من خلال خطة بحث إمبيريقى؛ ثم إنها تدلُّه كذلك على الطريق الذى يلزمه أن يسلكه فى تصميم هذا البحث وبالتالى فى جمع بياناته التى سوف يُخضعها للتحليل. ومع مزيد من الألفة بطرق تحليل البيانات يكتشف الباحث أن دورها الحقيقى يتحدى كونها تأتى تالية لصياغة أسئلة البحث إلى كونها تسهم فى صياغة هذه الأسئلة نفسها.

والنتيجة الرئيسية لهذا الدور الذى تؤديه طرق تحليل البيانات بالنسبة للباحث نتيجة ذات شعبتين: الأولى أنها تزيد من قدراته البحثية، بمعنى أنها تزيد من كم الأسئلة التى يستطيع الإجابة عنها إمبيريقيا؛ والثانية أنها تزيد من احتمالات إدخال الضبط على خطواته البحثية.

نضرب مثلا لذلك. نفرض أننا بصدد الإجابة عن سؤال بحثى مؤداه السعى إلى معرفة أهم العوامل التى تسهم فى انحراف الشباب. مثل هذا السؤال إذا ثار فى ذهن باحث سلوكى مدرَّب فإنه يستتبع التفكير فى استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد للارتباطات بين مجموعة العوامل الاجتماعية النفسية التى سوف يفترض الباحث مسئوليتها. وينعكس التفكير فى استخدام هذا الأسلوب على صياغة الباحث لسؤاله الرئيسى بمزيد من الإنضاج أو تفصيل التساؤل، إذ سيصبح التساؤل حول ماهية العوامل المسئولة، وأوزانها النسبية.

وإكمالا لهذا المثل الذى نضربه لنفرض أن السؤال البحثى اتجه بصاحبه إلى تخصيص نوع بعينه من الانحراف، وهو تعاطى المخدرات، ليصبح على النحو الآتى: ماهى العوامل التى تسهم فى توجه بعض الشباب إلى تعاطى المخدرات؟ عندئذ سوف ينصرف ذهن الباحث المدرب عن التفكير فى استخدام تحليل الانحدار الخطى، لمجرد التنبه إلى أن المتغير التابع (موضع التنبؤ وهو التعاطى أو عدم التعاطى) متغير منفصل (غير متصل)، ومن ثم فإن نموذج الانحدار الخطى لا ينطبق هنا، ولابد من الاتجاه إلى النموذج غير الخطى، وهو المعروف بنموذج الانحدار اللوجستيكى (Hosmer & Lemeshow, 1989).

وهكذا الحال بالنسبة لطرق تحليل البيانات على اختلافها؛ فكل منها مؤهل للإجابة عن نوع معين من الأسئلة دون غيره، وفى الوقت نفسه يوفر درجة من الدقة فى الإجابة التى يتيحها، والطرق فى مجموعها تعين الباحث على الإجابة الدقيقة على كم كبير من الأسئلة، فتعظم من قدرته البحثية مع إدخال أقدار هامة من الدقة على ناتج تشغيل هذه القدرة، والنتيجتان لايمكن النظر إليهما من وجهة النظر المعرفية فحسب، بل لابد من اعتبار ما ينطويان عليه من مضامين أخلاقية

وذلك عندما ننظر إلى موقف العالم من مجتمعه، من حيث إنه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهة مشكلات الصناعة والزراعة والمرض والتربية... إلخ. ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء الدول النامية، حيث العلماء عملة نادرة. والعلماء الذين ينتبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدّمون إلى مجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات من أموال وآمال تحت هذا البند.

وربما أمكن إضافة مزيد من الوضوح إلى القضية التى نحن بصددها إذا نحن استخدمنا فى هذا الصدد ما يشبه برهان الخلُف. وذلك بالقول إن تقاعس الباحث عن إتقان استخدام أكبر عدد من طرق تحليل البيانات يقلل من قدرته على إيجاد الإجابات الملائمة عن التساؤلات المطروحة فى مجال بحثه. ومن ثم يضعف من قدرته على أن يكون واحدا من القيادات الفكرية رفيعة المستوى فى مجتمعه، مما يعنى أنه لم يجعل من نفسه أفضل استثمار لمجتمعه فى ميدان العمل العلمى.

٣- تفسير النتائج والتعليق عليها :

من الأقوال التى لم تعد تحتمل مزيدا من التأكيد أن الأرقام والنتائج الإحصائية لا تنطق بنفسها، ولكن لابد للباحث من أن يتولى إنطاقها. وتسهم هنا بنصيب وافر كثير من القدرات التى لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسئوليته عن تنميتها. ونخص بالذكر فى هذا المقام مدى استيعابه التراث البحثى الخاص بمشكلته البحثية، ومستوى قدرته على الإفادة المثلى من هذا التراث، أى قدرته على أن يرى أىَّ جوانب هذا التراث يؤيد توجها معينا وأيها يؤيد توجها آخر. وإلى جانب هذه القدرة على استشفاف علاقات التأييد المتبادل يلزمه أن يكون كذلك قادرا على استشفاف علاقات التعارض المتبادل، ثم ما يمكن أن يكون وراء هذا التأييد أو هذا التعارض من أسباب تكمن فى طبيعة العينات التى كانت موضوعا لإجراءات البحث، أو أسباب ترجع إلى طبيعة الأدوات المستخدمة وما تفرضه

هذه الأدوات من حدود على إفصاح الظاهرة المدروسة عن نفسها. وإلى جانب هذه القدرات التى تعنى باستيعاب تراث المشكلة البحثية وتحليله إلى خطوط التأييد وخطوط التعارض يلزم الباحث كذلك تنمية القدرة على تصور الحلول الممكنة والواعدة بالتغلب على بعض معضلات التشابك أو التعارض، وقبل هذا وذاك يلزمه تنمية القدرة على استيضاح الأبعاد الرئيسية للمشكلة على المستوى النظرى، وربما كذلك على النتائج التطبيقية التى يمكن أن تترتب على هذا البعد أو ذاك أو على تداخل بعض الأبعاد.

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة، نذكر منها ما يأتى:

أ ـ المشروعية النهجية للتفسير أو التعليق.

ب ـ ثراء التفسير أو التعليق من حيث الإيحاءات البحثية الجديدة التى يقدمها.

جـ ـ القدرة الاستيعابية للتفسير، أى قدرته على استيعاب جميع المعلومات المتاحة، وقدرته كذلك على استيعاب التفسيرات السابقة باعتبارها جزئية الصدق بالنسبه له، أى أنه يستوعبها ويتعداها إلى ما هو أشمل منها.

د ـ البعد الأخلاقى للتفسير أو التعليق.

وهذا البعد الأخير هو الذى يعنينا فى بحثنا الراهن.

ذلك أن بعض التفسيرات المطروحة بشأن بيانات عدد من البحوث السلوكية يمكن أن تبدو منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسئولية أخلاقية إزاء ما يقول وما يكتب من حيث ما قد يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية. وفيما يلى مثال لتوضيح كيف يكون ذلك.

شهد مجتمع العلماء (علماء النفس، والطب النفسى، والسيكوفارماكولوچيا) فى السبعينيات من هذا القرن نموذجا متضخما لهذه الحقيقة يتمثل فى نشر عدد كبير من البحوث السلوكية التى تتناول (ضمن ما تتناول) الآثار النفسية المترتبة على أو المصاحبة لتعاطى القنَّب لمدد طويلة. وكانت التفسيرات والتعليقات على

نتائج هذه البحوث تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى. وكان جوهر الخطأ الأخلاقى الذى تنطوى عليه هذه البحوث وما تتضمنه من تفسيرات وتعليقات يتمثل فى كون أصحابها يرفضون الأخذ بنتائج البحوث التى تكشف عن وجود تدهور فى مستوى كفاءة عدد من الوظائف النفسية مصاحب للتعاطى طويل المدى أو مترتب عليه، ويقررون أن البرهان على ذلك فى مجموعه لايزال ضعيفا، وفى الوقت نفسه كانوا يرجحون البديل المقابل ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور، وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة. وكانت تعبيراتهم هذه تأتى فى سياق التقارير المنشورة فى دوريات التخصص أحيانا، وأحيانا أخرى تقدم للقارئ غير المتخصص فى مقالات مبسَّطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية. وكان تقدير هذه التفسيرات أو التعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية أو معملية، وأحيانا أخرى عن علماء يعلقون على بحوث أجراها غيرهم من الدارسين ويحمّلونها ما يتراءى لهم من تأويلات. حدث ذلك فى أوربا، وفى أمريكا، وحدث كذلك فى مصر.

بعبارة موجزة إن جوهر الخطأ الأخلاقى الذى وقع فيه هؤلاء العلماء يتمثل فى أنهم تبنوا معيارا مزدوجا فى الحكم على نتائج بحوث التعاطى طويل المدى للقنب، فعلى حين كانوا يتشددون فى مطلب صرامة البرهان مع البحوث التى توصلت إلى الكشف عن الآثار الضارة لهذا التعاطى كانوا يسارعون إلى قبول نتائج البحوث التى تنفى وجود هذه الآثار الضارة رغم أن البرهان فيها لا يزيد صرامة عما تقدمه البحوث التى يرفضونها. (راجع فى هذا الصدد: Fletcher &Satz, 1977; Soueif, 1977; Nahas, 1993; Schwartz, 1993). ولما كان الخطأ المشار إليه ليس مجرد خطأ ينتمى إلى مجال النشاط المعرفى الخالص، ولكنه خطأ يمكن أن يترتب عليه تشجيع (أو على أقل تقدير تيسير) صدور سلوكيات ضارة من جانب الفرد فى حق نفسه، وفى حق مجتمعه، وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا باسم العلم وباستخدام سمعة العلماء فى الإضرار بالناس (Malcolm, 1975, p. 45)

ويتضاعف الوزن الأخلاقى لهذا الخطأ عندما يقدمه الباحث فى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث مثل مصر حيث يتلقى المواطنون العاديون ما يُلقى إليهم باسم العلم والعلماء بقابلية للتصديق تفوق كثيرا قابلية التصديق عند نظرائهم فى المجتمعات المتقدمة.

ومثال آخر من الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد بحوث قياس الرأى العام، والبحوث الشبيهة بها، أى تلك البحوث التى تعتمد على استثارة أحكام وقياس وتغيير اتجاهات نحو موضوعات تتعلق بها مشاعر وقيم اجتماعية. فى هذا المجال لايستطيع الباحث أن يتنصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الإحصائية لبياناته التى جمعها (راجع فى هذا الصدد: صالح، ١٩٩٣؛ وصالح وآخرين، ١٩٩٤).

وجدير بالذكر فى هذا الموضوع أننا لم نذكر مجال بحوث تعاطى المخدرات، وبحوث الرأى العام، لم نذكرها على سبيل الحصر، ولكن على سبيل التمثيل. وربما أمكن الاسترشاد فى هذا الصدد بقاعدة عامة مؤداها: أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت احتمالات الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العلماء وتعليقاتهم أوضح، ومن ثم كانت مسئوليتهم فى هذا الصدد أوجب.

٤- كتابة التقرير العلمى ونشره :

تعتبر كتابة التقرير العلمى ونشره خطوة هامة على طريق ممارسة البحث العلمى، إذ أن الكتابة والنشر هما السبيل المتاح أمام الباحث لكى يكسب أفكاره ونتائجه قيمة تبادلية، ومن ثم تصبح جزءًا من ثروة عالم التخصص، فيتاح للعقول أن تستوعبها وتوظفها فى تحقيق الخطوات التالية من التقدم.

وقد أفاض دستور المعايير الأخلاقية لجمعية علم النفس الأمريكية فى شرح جوانب المسئولية الملقاة على عاتق الباحثين فيما يتعلق بكتابة البحوث ونشرها. وتدور معظم الأفكار الواردة فيه حول حقوق الملكية، ملكية الزملاء والمؤسسات ممن شاركوا فى إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو الرعاية، وحول حق سرية

المعلومات بالنسبة للمتطوعين، وكذلك حول ما يجوز وما لا يجوز نشره بالنسبة لأدوات البحث السيكولوچى.

أما الجديد الذى يعنينا فى المقام الراهن فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «حقوق الهوية القومية على الكاتب». فالباحث يحمل هوية وطنية أو قومية معينة، هى فى حالتنا «الهوية المصرية ـ العربية». وهذا نوع من الانتماء يوجب على حامله مسئولية أخلاقية نحو الجماعة التى ينتمى إليها. ويتمثل الحد الأدنى لهذه المسئولية فى واجب الإسهام فى المحافظة على كيان هذه الهوية، وعلى دعمها. فإذا تنبهنا إلى أن أحد مقومات هذا الكيان هو اللغة اتضح أمامنا الطريق إلى فهم وتقدير المسئولية الأخلاقية التى يحملها الباحث على عاتقه نحو هويته القومية عند كتابة التقرير العلمى ونشره.

وتتلخص معالم هذا الطريق على النحو الآتى: المفروض أن أى بحث يقوم به العالم لابد وأن يقدم فيه عنصرا جديدا، سواء فى المنهج أو فى المضمون الفكرى، أى أنه لابد وأن ينطوى على قدر من الإبداع أو الابتكار. وهنا تبدأ مشكلة الباحث مع اللغة، فبقدر ما يحمل فكره من معاناة إبداعية تكون معاناته مع اللغة، ليجد الصيغة الملائمة أو المصطلح المناسب لتثبيت هذا الفكر وإكسابه قسماته الدقيقة، وتنشئة كينونته الاجتماعية.

وتتفاوت خبرات الباحثين المختلفين فى جهودهم اللغوية التى يبذلونها فى هذا الصدد، فقد يحتاج بعضهم إلى إدخال تعديلات طفيفة على تعريف بعض المفاهيم، وقد يحتاج البعض الآخر إلى وضع تعريف إجرائى متكامل لمفاهيم أخرى لم تكن قد وضعت لها تعريفات مقنعة لأهل الاختصاص، ويصل الأمر بالبعض إلى حد وضع مصطلح جديد لمفهوم جديد (سويف، ١٩٩٤). ومهما قيل فى أمر هذه الجهود من أنها محدودة، أو هامشية، إذا ما قورنت بجهود الأدباء واللغويين بالحصاد النهائى (التراكمى) لها لايمكن التقليل من شأنه فى إثراء اللغة القومية وتطويرها.

وربما كانت أخطر جوانب الإثراء فى هذا الصدد ما يمكن تسميته بترسيخ قواعد الخطاب العلمى؛ ذلك أن قواعد الخطاب العلمى تتجاوز حدود المصطلحات المفردة، والتعريفات المحدودة، تتجاوزها إلى النظر فى المبادئ التى يجب أن تنتظم السياق الذى تقدَّم من خلاله الأفكار والمصطلحات والتعريفات، والسياق هنا هو بنية النص، وهذه تكشف عن نفسها من خلال الأسلوب. وللخطاب العلمى قواعده الأسلوبية العامة التى نحتكم إليها، والتى تفرق بينه وبين الخطاب الأدبى، أو الخطاب السياسى، أو الخطاب الإعلامى. ومع رسوخ هذه القواعد، واستقرار السمات الفارقة بين قواعده وقواعد الصيغ الحاكمة لغيره من أنواع الخطاب تتخلق فى وجدان الأمة شيئا فشيئا تقاليد بالغة الأهمية فى حفر القنوات المناسبة لمسار الفكر الموجّه والفكر الناقد والفكر البنَّاء فى هذه الأمة.

ويكفى للدلالة على أهمية هذا البند من بنود الموضوع الأساسى الذى نحن بصدده أن يتوفر لنا حد أدنى من العلم بالتاريخ الحديث بحيث نستطيع فهم جانب من المهام الرئيسية التى كان الاستعمار الغربى يقوم بها فى المغرب والمشرق العربى، وكيف أن تخريب الهوية القومية كان هدفا رئيسيا بين هذه المهام. وكيف أن تعطيل نمو اللغة القومية والعمل على إفقارها كان من بين الوسائل الفعالة التى استعان بها فى هذا الصدد. وهو أمر لاتزال شعوب المغرب العربى بوجه خاص تعانى من آثاره المدمرة.

تلخيص :

يتناول هذا المقال تعريف المسئولية الأخلاقية، ثم يعرض لما نعنيه باعتبار مستوى الكفاءة العلمية التى يبلغها العالم مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتقه، وخاصة فى دول العالم الثالث. ثم ينتقل الحديث بعد ذلك إلى تعيين مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة الباحث العلمية، وهى: اختيار مشكلة البحث، وتصميم البحث، وتفسير النتائج، وكتابة البحث ونشره، وهو ما يعنى أن مواضع المسئولية تشمل جميع الخطوات الكبرى التى تنطوى عليها عملية

إجـراء البـحث العلمى بداية من تحديد المشكلة البحثية وانتهاء بنشر التقرير العلمى بنتائج البحث. وقد عنينا بتفصيل القول بموقع المسئولية الأخلاقية على وجه التحديد فى حالـة كل خطوة مـن هـذه الخطوات الكـبرى. كما عنينـا بصـورة خاصـة ببيان الأسباب التى تزيد من بروز المسئولية الأخلاقية فى حالة علماء العالم الثالث.

المراجـع :

Diener F. & Crandall, R. (1978), *Ethics in social and behavioral research, Chicago,* The University of Chicago Press.

Edwards, A. L. (1954). Experiments: Their planning and execution. In G. Lindzey (Ed.), *Handbook of social psychology* (vol. 1, 259-288). Cambridge, Mass.: Addison- Wesley.

Edwards, A.L. (1956), *Experimental Design in psychological research,* New York: Rinehart.

Fisher, R.A. (1953), *The design of experiments,* London: Oliver & Boy.

Fletcher, J.M. & Satz, P. (1977). A methodological commentary on the Egyptian study of chronic hashish use. *Bulletin on Narcotics,* 29/2, 29-34.

Helms, J.E. (1992), Why is there no study of cultural equivalence in standardized cognitive ability testing? *Amer. Psychologist,* 47/9, 1083-1101.

Hosmer, D.W. & Lemeshow. S. (1989). *Applied logistic regression,* New York: J. Wiley.

Malcolm, A.I. (1975). *The craving for the high,* Canada: Pocker Book.

Maxwell, A.E. (1958). *Experimental design in psychology and the medical sciences,* London: Methuen.

Nahas, G. (1993), General toxicity of cannabis. In G.G. Nahas & C. Latour (Eds.), *Cannabis: Physiopathology, epidemiology, detection* (5-17). Ann Arbor: CRC Press.

Rubin, V. & Comitas, I. (1973), Effects of chronic smoking of cannbis in Jamaica, A report by the Research Institute for the Study of Man to the Center for Studies of Narcotic and Drug Abuse, National Institute of Mental Health, Contract No. HSM-42-70-97, (memeographed).

Schwartz, R.H. (1993), Chronic marihuana smoking and short term memory impairment. In G.G. Nahas & C. Latour (Eds.), *Cannabis: Physiopathology, epidemiology, detection* (61-71). Ann Arbor: CRC Press.

Simon, B. (1953), *Intelligence testing and the comprehensive school,* London: Lawrence & Wishart.

Soueif, M.I. (1977). The Egyptian study of chronic cannabis use: A reply to Fletcher & Staz, *Bulletin on Narcotics,* 29/2, 35-44.

Soueif, M.I. (1975). Chronic cannabis users: Further analysis of objective tesst results. *Bulletin on Narcotics,* 27/4, 1-26.

Soueif, M.I. (1976 a), Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption. *Bulletin on Narcotics,* 28/1, 25-42.

Soueif, M.I. (1976 b),. The differential association between chronic cannabism and impairment of psychological function: A theoretical framework. In E. G. Tongue & L. Graz (Eds.). *Papers presented at the International Institute on the Prevention and Treatment of Drug Dependence* (106-118). Lausanne: I.C.A.A.

Wedding, D., Horton, A.M. & Webster, J. (1986), *The neuropsychology handbook.* New York: Springer.

مراجع عربية :

سويف (مصطفى) (١٩٦٩) **نحن والعلوم الإنسانية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

سويف (مصطفى) (١٩٨٨) الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث، **المجلة الاجتماعية القومية**، ٢٥/ ١، ٤٥-٦٥.

سويف (مصطفى) (١٩٩٤) تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة، **المجلة الاجتماعية القومية**، ٣١/ ١. ١١٥-١٤٧.

صالح (ناهد) (١٩٩٣) **قياس الرأى العام: الماضى والحاضر والمستقبل**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح (ناهد)، خليل (نجوى)، طه (هند)، صالح (عبير) (١٩٩٤) **قياس الرأى العام: فى المنهج والأخلاقيات**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.